مجـلة القـانـــون، المجتمـــع والسلطـــــــة
مجلد: 07 عدد: 02 2018
ISSN: 2253-0266
EISSN: 2600-6219

تعزيز التكامل الأوروبي على ضوء السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة للإتحاد الأوروبي

هشـــــام بن حـــداد

- باحث في صف الدكتوراه في العلوم السياسية
- جامعة وهران 2 – محمد بن أحمد

ملخص:

في سبيل استكمال مشروع التكامل الأوروبي في بعده الأمني والدفاعي، جاء ما يعرف بـ"السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة للاتحاد الأوروبي" التي اصطُلح عليها سابقا بـ"السياسة الأوروبية للدفاع والأمن"، التي عبرت على الاهتمام الأوروبي المشترك في تحقيق التكامل المنشود من خلال تدعيم الوحدة الاقتصادية بالوحدة في المجال الدفاعي والأمني بعيدا عن تدخلات الولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي، حيث كانت معاهدة "ماستريخت" سنة 1992 بمثابة الانطلاقة الفعلية لها.

الكلمات المفتاحية:الدفاع والامن ، التكامل الاوروبي، الوظائف الدفاعية، الهوية الأوروبية.

Abstract :

In order to complete the project of European integration in its security and defense dimension, the so-called "Common Security and Defense Policy of the European Union" has been released, which was formerly referred to as the "European Defense and Security Policy", it expressed the common European interest in achieving the desired integration by strengthening economic unity in the defense and security sphere, away from the intervention of the United States of America and NATO, and the Maastricht Treaty of 1992 was the effective beginning of it.

Key words: Defense and security, European integration, defensive functions, European identity.

مقدمة:

بعد الخطوة العملاقة التي خطتها الجماعة الأوروبية بتحقيقها للتكامل المنشود في القطاع الاقتصادي الذي ترسخت معالمه بتأسيس الجماعة الأوروبية للفحم والفولاذ، بات لزاما على هذه الأخيرة توجيه الأنظار والجهود نحو باقي المجالات من أجل التكامل والاندماج الكلي، يأتي في مقدمته "التكامل السياسي والأمني" الذي استعصى على المجموعة الأوروبية خلال المراحل الأولى والأسباب في ذلك كثيرة، من ضمنها مخلفات الحربين العالميتين وانعدام الثقة بين المجموعة الأوروبية، خاصة بين أقطابها: فرنسا وألمانيا.

إلا أن هذا الطرح لا ينفي الجهود التي هدفت إلى وضع الحجر الأساس لسياسة أوروبية ذات بعد أمني ودفاعي، ترتكز معالمها على مجموعة من الأسس والأهداف والآليات، حيث كانت معاهدة "ماستريخت" بمثابة شارة الانطلاق لمسار تكاملي في مجالي الدفاع والأمن الأوروبي الذي ظل مرتكزا في إطار منظمة شمال الأطلسي.

وبالنظر إلى الأهمية الكبيرة التي تحظى بها سياسات الأمن والدفاع، جاء التكامل السياسي الأوروبي ليعبر عن مرحلة جديدة من الأمن والدفاع الأوروبي المشترك، والذي ظل مقتصرا قبل اتفاقية "ماستريخت" على التعاون السياسي الاختياري والحر ين الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية الأوروبية، ليشمل بعد المعاهدة تكاملا سياسيا ودفاعيا مشتركا، تشرف عليه مؤسسات أوروبية ذات طابع رسمي، حيث تسعى الدراسة الى تسليط الضوء على المسار التكاملي الأوروبي في بعده الأمني والدفاعي الذي عبرت عنه "السياسة الأوروبية للدفاع والأمن". وذلك من خلال مجموعة المحاور التالية :

- أسس بناء السياسة الخارجية والأمنية المشتركة من منظور نظرية التكامل.
- مراحل بناء السياسة الأوروبية للدفاع والأمن.
- عوامل تعزيز وتقوية السياسة الخارجية والأمنية المشتركة.
- هياكل ومؤسسات السياسة الأوروبية للدفاع والأمن.

المطلب الأول: مرتكزات بناء السياسة الأوروبية للدفاع والأمن

إن المشروع الأوروبي الرامي إلى بناء سياسة أوروبية مشتركة في مجالي الدفاع والأمن، عرف هو الآخر مسيرة صعبة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث شهدت مرحلة الخمسينات من القرن الماضي أولى الجهود الأوروبية في هذا المسعى الذي ظل مستعصيا على المجموعة الأوروبية لأسباب عديدة من بينها انعدام الثقة وصعوبة إرساء صلاحيات تتجاوز شؤون الدولة الوطنية، ويمكن توضيح أبرز محطات بناء السياسة الأوروبية للدفاع والأمن خلال العناصر الموالية:

الفرع الأول :منهج التكامل الدولي كإطار نظري لدراسة التجربة التكاملية للاتحاد الأوروبي:

يعرّف "موريس دوفرجيه" معنى التكامل الدولي بأنه "قيام علاقة ترابطية متبادلة بشكل أوثق بين الأجزاء التي يتألف منها كائن حي أو مجموعة من الأعضاء التي يتألف منها المجتمع"، فالتكامل حسبه عبارة عن عملية توحد للمجتمع ليصبح "مدينة" منسجمة تقوم على أساس نظام متكامل بصورة حقيقية، فهو لا يفترض حسبه زوال التنازع فحسب، بل نمو التضامن أيضا. أما "جوزيف ناي" *JosepheNye* فإنه يرى في التكامل أنه مفهوم مركب من ثلاث عناصر أساسية: التكامل السياسي، التكامل الاقتصادي، والتكامل الاجتماعي. أما العامل السياسي

فهو الذي يتألف من أربعة أركان: المؤسسات، السياسات، الاتجاهات، والأمن الجماعي.[1]

وفي سياق العلاقات الدولية، فكثيرا ما نجد أن ظاهرة التكامل ارتبطت بمفهوم "الإقليمية"، فالعلاقة بين الإقليمية والإقليم توازي العلاقة بين القوم والقومية، باعتبارها مجموعة من المواقف والتوجهات التي تعكس إيمان الأفراد والقياديين في المؤسسات بولاء اتهم القومية والإيديولوجية من منظار فوق قومي أي إقليمي مشترك، وعلى سبيل المثال، فإن قضايا الشؤون العسكرية والأمنية غالبا ما تحل مشاكلها من الواجهة الإقليمية، فالاتفاقات الإقليمية كالتحالفات الإستراتيجية، والمشاريع الأمنية والعلاقات الاقتصادية والتجارية الدولية ما هي إلا استجابة لنداء المؤسسات التي يسميها الأستاذ "أنور مُحَمَّد فرج" بالمؤسسات النموذجية، حيث تتطلع نظرية التكامل الدولي في هذا الإطار بالبحث عن دول جديدة من خلال عملية (دمج/تكامل) الدول القائمة على أسس إقليمية، ما يولد كيانا فوق قومي يأخذ على عاتقه مسؤولية أداء الأعباء الوظيفية التي كانت في السابق تتحملها الحكومات الوطنية، وهذا ما يفسر بصورة واضحة عملية الانتقال السياسي والاقتصادي إلى مؤسسات فوق وطنية عبَّر عنها الاندماج والتكامل في أطر الاتحاد الأوروبي التي تقوم على جملة من المتطلبات الضرورية اللازمة لذلك، وهي:[2]

1- تحقيق عنصر التماثل الاجتماعي.
2- التشارك في القيم.
3- تبادل المنافع.

---

[1]- أنور محمد فرج، "السياسة الخارجية المشتركة بالاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط : إعلان برشلونة أنموذجا"،مجلة دراسات دولية، العدد 39، د.ت، ص 65.
[2]-المرجع نفسه، ص ص 73-74.

4- علاقة ودية خالية من النزاعات.

5- عامل المؤثرات الخارجية.

إن عملية قيام التكامل الإقليمي من هذا المنظور تتم وفق آلية ودية اختيارية تعبر عن الإرادة الحرة للدول التي تنبع من سيادتها الوطنية، فالتكامل الذي يجري بالقوة عبارة عن وجه من أوجه الهيمنة والتسلط الأمريكي، فتعزيز الإقليمية لا يحتاج إلى التقارب الجغرافي فحسب، بل إلى عوامل أخرى أكثر أهمية وتأثيرا نجملها وفق ما يلي:

1-تحقيق التكامل الاقتصادي: الذي يعتبر العامل الأول لنجاح أي مشروع تكاملي، ويمكن قياس هذا الشرط على المسيرة التكاملية للاتحاد الأوروبي في العامل الاقتصادي الذي يعتبر بمثابة العمود الأساسي في عملية البناء الأوروبي التي كانت "الجماعة الاقتصادية للفحم والفولاذ" بمثابة شارة انطلاقها.

2-التكامل الاجتماعي: يتعلق أساسا بتحويل الولاء الوطني في مجالاته المحددة إلى ولاء قومي فوق وطني إقليمي، وهو ما يسميه الأستاذ أنور مُحَمَّد فرج "بالوعي فوق القومي".

3-التكامل السياسي: بعد أن حقق الاتحاد الأوروبي التكامل المنشود في القطاع الاقتصادي، توجهت الأنظار نحو تحقيق الرغبة الأوروبية المشتركة في تحقيق التكامل السياسي بعيدا عن الخلفيات التاريخية لدوله، وهو ما يعني إدماج المؤسسات السيادية الوطنية مع أجهزة دولية مشتركة، فالتكامل السياسي لا يهدف إلى إلغاء الحكومات الوطنية، بل يقتصر على نقل بعض صلاحياتها وسلطتها إلى مؤسسات مشتركة متفق عليها بالتراضي.[1]

[1]- المرجع نفسه، ص 74.

04-التكامل الأمني: وهو التكامل الذي ينطلق عادة من الرغبة المشتركة في مواجهة الأخطار والتهديدات المشتركة، فنجد الاتحاد الأوروبي يطلق سياسات وخطط ومشاريع أمنية تهدف بالدرجة الأولى إلى حماية أمنه الإقليمي المشترك مهما كانت نوعية الوسائل المتخذة في ذلك، فالسياسات الأمنية للاتحاد الأوروبي في منطقة المتوسط مثلا تنبع من إيمانه العميق بضرورة مواجهة الأخطار القادمة من هذه المنطقة، حتى ولو كان ذلك على حساب أمن واستقرار دول المنطقة من غير الدول التي تنتمي إلى فضائه.

الفرع الثاني: السياسة الخارجية والأمنية المشتركة على ضوء "ماستريخت"

بتاريخ 27-05-1952، وبمبادرة فرنسية من رئيس وزراء فرنسا آنذاك "رينيه بليفين"، وقّعت كل من ألمانيا، فرنسا وإيطاليا ودول البينيلوكس على اتفاق "باريس" المنشئ لـ"مجموعة أوروبا الدفاعية" CED، ويعتبر هذا الاتفاق بمثابة أولى المحطات لإقامة مشروع "الجيش الأوروبي الموحد" كمحاولة جريئة وشجاعة أعقبت إنشاء حلف الناتو، حيث وضع هذا المشروع تحت إشراف حلف شمال الأطلسي والجماعة الاقتصادية الأوروبية، وهو ما جعلها موضع العديد من الانتظارات، وتعرضت للفشل الذريع بعد رفض البرلمان الفرنسي المصادقة عليها في 30 أوت 1954 ثم القيام بتجميده بعد ذلك.[1]

كما وضعت سنة 1970 للمرة الأولى آلية التعاون السياسي الأوروبي EPCكأساس للتفاعل ما بين الحكومات، وهو ما تم الاتفاق عليه في معاهدة

[1]- بوزيد أعمر، شركاء أم متنافسون، سياسات الصراع والتكامل في العلاقات الأمريكية-الأوروبية اتجاه المنطقة العربية (النفط والإرهاب نموذجا)، (الجزائر: دار قرطبة للنشر والتوزيع، 2014)، ص 565.
أنظر أيضا:
Jean Louis Quermonne, « Le système politique de l'Union européenne », 6ème édition, (Alger : Casbah édition, 2004) p p 94-96

"ماستريخت" بخصوص "السياسة الخارجية والأمنية المشتركة" GASP، حيث أن التعاون السياسي تم تبنيه عام 1987 تزامنا مع سريان مفعول القانون الأوروبي الموحد، ولم يكن قائما في تلك الفترة على التعاون بين مؤسسات الاتحاد من أجل التجانس في سياساتها وإنما تم طرحه كمشروع سياسي موحد تم المصادقة عليه في إطار معاهدة "ماستريخت"، لتصبح "السياسة الخارجية والأمنية المشتركة" بمثابة "العمود الثاني" من أعمدة البناء الأوروبي سنة 1993، واتسعت بعد ذلك آفاق التعاون في ميادين السياسة الخارجية والأمنية بشكل واسع، وأصبحت معالم هذا التعاون أكثر وضوحا من الخارج، وذكرت المادة 11/الفصل الخامس من معاهدة "ماستريخت"، "أهداف التعاون السياسي والأمني الأوروبي المشترك"، كما تمت الإشارة إلى أن هذه الأهداف متطابقة مع المبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، وهي:

1- الحفاظ على القيم والاهتمامات المشتركة لدول الاتحاد، وكذلك الحفاظ على استقلاليته وسلامته ووحدته الترابية.
2- تدعيم الأمن والمحافظة على استتباب السلام.
3- دعم التعاون الدولي بجميع اشكاله.
4- تطوير وتقوية نظم الديمقراطية ودولة القانون.
5- احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.[1]

وفيما يلي، يوضح المخطط "البنيان الأوروبي" الذي يستند إلى ثلاث أعمدة رئيسية، من ضمنها العمود الثاني الذي يتضمن السياسة الخارجية والأمنية المشتركة.

[1]-أندرياس فير إيكه-بيرند ماير هوفر-فرانتس كوهوت، أطلس العلوم السياسية: النظرية السياسية، الأنظمة السياسية، العلاقات الدولية، تر: سامي أبو يحي، ط01، (بيروت: المكتبة الشرقية، 2012)، ص 145.

ISSN: 2253-0266
EISSN: 2600-6219
مجلــة القــانـــون، المجتمـــع والسلطـــــــة
مجلد: 07 عدد: 02 2018

أ–نموذج الأعمدة التي يرتكز عليها الاتحاد الأوروبي

الاتحـــــاد الأوروبـــــي		
المجموعات الأوروبية EG. EURATOM EG أي المجموعة الأوروبية: ومن ضمنها: السوق الداخلية، التجارة الخارجية، النقد، البيئة، حماية المستهلك، السياسة الاجتماعية، الهجرة	سياسة خارجية وأمنية مشتركة GASP ومن مجالاتها: الرقابة على التسلح، الحفاظ على السلام، مراقبة الانتخابات، حقوق الإنسان	تعاون في القضايا الجنائية على صعيد الشرطة والسلك القضائي PJZS ومن مجالاتها: الأمن الداخلي "شنغن"، البوليس الأوروبي، الإرهاب، الجريمة المنظمة.
فوق أممية	ما بين الحكومات	
اتفاقيـــــات	معـــــاهــــــدات	

المصدر–أندرياس فير إيكة وآخرون، "أطلس العلوم السياسية"، مرجع سابق، ص 138.

الفرع الثالث: البحث عن الهوية الأوروبية للدفاع والأمن

بعد أزمتي البوسنة سنة 1995 وأزمة كوسوفو 1999 دون أن ننسى أزمة يوغسلافيا 1994وإنشاء المحكمة الجنائية الدولية المؤقتة بعد جرائم الحرب والدور الأمريكي البارز في إنهائه لهذه الأزمة، بات لزاما على دول الاتحاد الأوروبي التفكير والبحث عن الهوية الأمنية الأوروبية بعيدا عن حلف الشمال الأطلسي وتدخلات الولايات المتحدة الأمريكية التي باتت تؤكد في كل مرة على ضعف النسيج الأمني والدفاعي لأوروبا على الرغم من بناء السياسة الأمنية المشتركة، حيث بدأ التفكير في

هذه المرة على إنها "الوصاية الأمريكية" والسير قدُما نحو تطوير القوة الأوروبية، الأمن والدفاع الأوروبي وتوازن العلاقات الأورو–أطلسية.

إن أزمة البوسنة أظهرت ضعف النسيج الأمني والدفاعي للاتحاد الأوروبي، الذي عبَّر عنه تدخل حلف الناتو الذي اعتبره الجنرال "جون كوت" Jean Cot، قائد سابق للForpronu، بأنه "ليس في المسار السليم"، كما اعتبره الباحث P. Hassner بأنه خيار استراتيجي فاشل وذلك عقب المجازر التي راح ضحيتها الآلاف من الأبرياء بسبب العدوان الصربي الذي وضع المؤسسة الأمنية للاتحاد الأوروبي على المحك، فهي التي فشلت في إدارة الأزمة داخل البيت الأوروبي[1].

وفي السياق ذاته، أكد الجنرال "جون كوت" "انه يتوجب علينا نحن الأوروبيين اتخاذ أبسط الوسائل في تسوية أزماتنا الداخلية دون الولايات المتحدة الأمريكية"[2]. لكن الإشكال المطروح، هو كيف يمكن للأوروبيين بناء منظومة أمنية ودفاعية خارج أطر الحلف الأطلسي والولايات المتحدة، في ظل عضوية العديد من الدول الأوروبية في هذا الحلف الذي يظل أقوى تنظيم عسكري يجمع بين التوجهات الأورو–متوسطية.

كان إعلان روما في 1984/10/27 بمثابة المحطة الأولى التي تضمنت تبني المجموعة الأوروبية بما يعرف بـ"الهوية الأوروبية للدفاع والأمن" IEDSالتي هدفت في تلك المرحلة إلى إحداث نوع من التجانس في سياسات الدفاع للدول الأعضاء في منظمة "اتحاد أوروبا الغربية" الذي انتقلت مهامه إلى الاتحاد الأوروبي بموجب اتفاقية ماستريخت، ورغبة من الدول الأوروبية في تطوير سياسات دفاعية خاصة بها، فقد

1 - Marie François Lebouz, Fabrice Belaich et autres, « Le partenariat de l’union européenne avec les pays tiers : conflits et convergences », (Belgique : Bruylant Bruxelles, 2000), pp 138-139.
2- Ibid.

بادرت قمة حلف شمال الأطلسي المنعقدة في 1997/07/08 بمدريد إلى طرح مبادرة رسمية معروفة بـ:"الهوية الأوروبية للدفاع والأمن" من أجل تقوية وتمكين الشركاء الأوروبيين من القيام بمهام أكثر انسجاما وتماسكا في إطار حلف الناتو، وتعزيز الشراكة الأور-أطلسية، كما أبدى حلف الناتو استعداده التام لمساعدة الأوروبيين على قيادة مختلف العمليات والأنشطة العسكرية دون تدخل أي قوى أطلسية أو أجنبية (الو.م.أ)، وتعزيز المشاورات بين الحلف والاتحاد الأوروبي خصوصا في مجالات: التنفيذ، التخطيط، تبادل المعلومات.[1]

وقد نصت وثيقة مدريد حول "الأمن والتعاون الأوروبي-الأطلسي" في فقرتها الثانية أن: "الهوية الأوروبية للدفاع والأمن" تطورت داخل حل فالناتو وذلك رغبة من الحلف في تمكين الاتحاد الأوروبي تحمل مسؤولياته لمواجهة مختلف التهديدات الأمنية الجديدة كالإرهاب وأسلحة الدمار الشامل (آنذاك)، وذلك عبر تبني عقيدة إستراتيجية سنة 1999، وهي التهديدات التي تراها الوثيقة متعددة الاتجاهات، لذلك تم اقتراح عدة مبادرات، من جملتها:

- تفعيل قدرات الحلفاء العسكرية من خلال مبادرة القدرات الدفاعية 1999.
- تطوير الهوية الأوروبية للدفاع والأمن داخل الحلف.[2]

وخلال حملة الحلف على يوغسلافيا بتاريخ 13 ماي 1999، أعلن رئيس الحكومة البريطانية آنذاك "توني بلير" أنه: "إذا كان لأوروبا أن تأخذ دورا دفاعيا رئيسيا فهي تحتاج إلى قوات حديثة وفي حاجة على معرفة كيف نعمل معا ونتعاون معا، ونكمِّل قدراتنا بعضها ببعض، وهو ما يعني ضرورة دمج الصناعات العسكرية وأيضا المشتريات العسكرية... إذا كانت لدينا شكوك في السابق، فقد أزالتها خبرة

[1]- بوزيد أعمر، "شركاء أم متنافسون" مرجع سابق، ص ص 568-570.
[2]- المرجع نفسه.

"كوسوفو""، ومن جهته فإن الجنرال الأمريكي "ويسلي كلارك"* أقر برغبة الدول الأوروبية مجتمعة في امتلاك بنية عسكرية مستقلة تماما عن حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بقوله: "علينا أن نعترف بأننا نحن الأمريكيين شجعنا الأوروبيين على الاعتقاد بأننا ربما لا نكون موجودين لتقديم المساعدة عند حدوث أزمات أمنية مستقبلا في أوروبا".[1]

وعليه، فإن عملية البحث عن "الهوية الأوروبية للدفاع والأمن" دفعت إليه جملة من العوامل والأسباب التي أدت في نهاية المطاف إلى تأسيس سياسة أمنية ودفاعية ذات هوية أوروبية محضة لا تُقصي التعاون مع باقي الشركاء كالحلف الأطلسي والولايات المتحدة، نظرا للعلاقات والعوامل المشتركة، وكذا الأخطار والتهديدات المشتركة كالإرهاب الدولي، الأسلحة النووية، التلوث البيئي والجريمة المنظمة.

الفرع الرابع: اتفاقية أمستردام والعودة إلى اتحاد أوروبا الغربية

هي الاتفاقية التي تم التوقيع عليها بتاريخ 02 أكتوبر 1997، ودخلت حيز التنفيذ في 01 ماي 1999، وتعبر بمثابة امتداد قانوني لمعاهدة ""ماستريخت"، حيث أبقت هذه الاتفاقية على ثلاث بنود أساسية لاتفاقية ماستريخت وهي:

- احترام خصوصيات السياسات الوطنية.

---

* – ويسلي كلارك: جنرال أمريكي، قائد القوات الأطلسية التي دخلت كوسوفو.

[1]–مزاني راضية ياسينة، "البعد المؤسساتي للسياسة الأوروبية للدفاع والأمن"، مجلة دراسات إستراتيجية، ع 11، مركز البصيرة للبحوث، جوان 2010، ص ص 67-68.

أنظر أيضا: مخلد عبيد المبيضين، الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة ، الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2012،ص ص 201-202.

- تطابق سياسات الدفاع المشتركة للاتحاد الأوروبي مع تلك الموضوعة في حلف شمال الأطلسي.
- إمكانية التعاون الثنائي أو المتعدد بين الدول الأعضاء.

غير أن الجديد في اتفاقية "أمستردام" يبدو عمليا أكثر، وذلك بإضافتها تغييرا جذريا لمحتوى الباب الخامس لماستريخت في إطارها السياسي والأمني المشترك، ويتضح بشكل دقيق من خلال ما يلي:

1-المادة 17 الفقرة 02: والتي حددت مجموع الأعمال والأنشطة الجديدة الموجهة لصالح الوحدات العسكرية للدول الأعضاء في اتحاد أوروبا الغربية والعمل على إدماجهم في مجال السياسة الخارجية والدفاعية المشتركة وفق ما تناوله تصريح مجلس وزراء المنظمة في 19 جوان 1992.

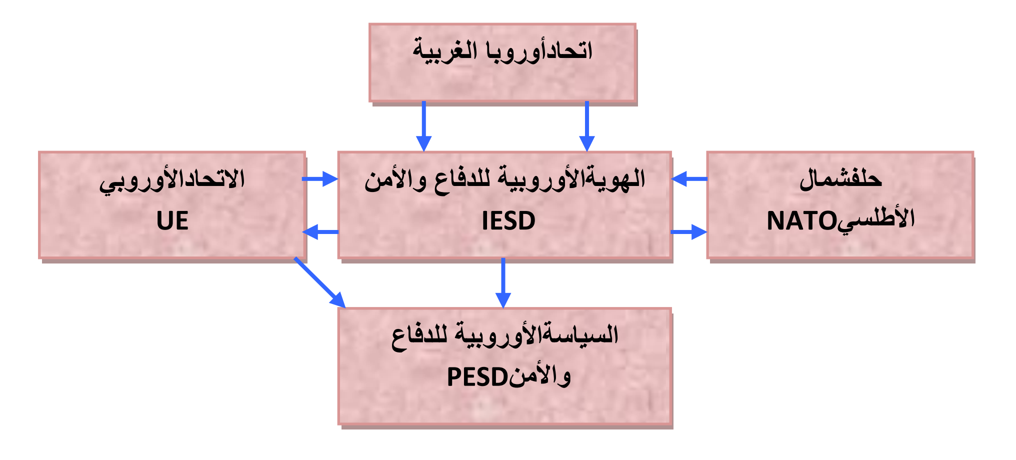
2-المادة 17 الفقرة 03: تعطي اتفاقية أمستردام من خلال هذه المادة كافة الصلاحيات لاتحاد أوروبا الغربية من أجل وضع وتطبيق قرارات الاتحاد الأوروبي الخاصة بالأمن والدفاع المشترك.[1]

كما تهدف هذه التغييرات إلى تقوية العلاقات السياسية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي واتحاد أوروبا الغربية وحلف شمال الأطلسي، وذلك تلبية لرغبة العديد من الدول التي ترى أن أمن ودفاع أوروبا المشترك لا يخرج عن حيز وإطار حلف شمال الأطلسي، وهذا ما ورد في نص المادة 17، أي أن هذه الرغبة تقوي وتعزز تبعية الاتحاد الأوروبي لحلف شمال الأطلسي وعدم قدرته على بناء منظومة أمنية ودفاعية مشتركة خارج إطار الحلف. كما أن الاتفاقية هذه لم توضح موقع اتحاد أوروبا الغربية، إن كان تابعا مؤسساتيا للاتحاد الأوروبي أو حلف شمال الأطلسي، غير أن

[1]-المرجع نفسه، ص. ص 70-71.

ISSN: 2253-0266
EISSN: 2600-6219

ابرز النقاط الإيجابية في نصوص الاتفاقية أنها أضفت نوعا من المرونة في العلاقات الأوروبية في مجالي الدفاع والأمن، كما أنها جاءت بتعديلات مناسبة، تتوافق مع خصوصيات الدول ورغبتها في الاستعانة بالحلف الأطلسين أو حتى اتحاد غرب أوروبا، لنستنتج بذلك أن الهوية الأوروبية للدفاع والأمن كانت في البداية هي الرابط المؤسساتي بين حلف شمال الأطلسي واتحاد غرب أوروبا، والتي جعلت من الأوروبيين في إطار الاتحاد الأوروبي يعملون على تطوير دفاع مستقل الذي يعتبر امتدادا طبيعيا للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وفي الوقت نفسه الاستفادة من حلف شمال الأطلسي في تطوير الهوية الأوروبية للدفاع والأمن، وهي التي أفرزت في الأخير ما يُسمى بـ"السياسة الأوروبية للدفاع والأمن" في أشغال المجلس الأوروبي بفيينا، 11-12 ديسمبر 1998، والتي تطورت لاحقا في مؤتمرات: كولون، هلسنكي ونيس.[1]



أي أن الهوية الأوروبية للدفاع والأمن ظلت مشروعا يطمح إليه الأوروبيون في إطار "اتحاد غرب أوروبا"، وهي الهوية التي عمل على تكوينها الاتحاد الأوروبي في

[1]- بوزيد أعمر، "شركاء أم متنافسون" مرجع سابق، ص ص 571-572.

أنظر أيضا:

Jean Louis Quermonne, « Le système politique de l'Union européenne », p p121-122.

إطار حلف شمال الأطلسي لتنتج في الأخير سياسة أوروبية مستقلة في مجال الأمن والدفاع، والتي تطورت عبر مراحل عديدة يأتي تفصيلها خلال العنصر الموالي.

المطلب الثاني: مراحل بناء السياسة الأوروبية للدفاع والأمن على ضوء مؤتمرات: كولون، هلسنكي، ونيس

إن مشروع "السياسة الأوروبية للدفاع والأمن" يدخل في إطار المسمى الأوروبي الذي يهدف على تقوية وبناء دفاعه الأمني المشترك، بما يعزز دعم القدرات الأوروبية في مجابهة مختلف التحديات المشتركة، وفي هذا الصدد، تعد القمة المشتركة بين فرنسا وبريطانيا بمدينة "سان مالو St Mâlo" بتاريخ 04-12-1998 أولى المحطات التي تجسد من خلالها فكرة إنشاء "قوة أوروبية مشتركة" قادرة على تأسيس دفاع أوروبي موحد على النحو الذي أقرته اتفاقية "ماستريخت"، لتصبح بذلك "السياسة الأوروبية للدفاع والأمن" أحد أهم مكونات: "السياسة الخارجية والأمنية المشتركة" التي تحددت معالمها وفق المراحل التالية[1]:

الفرع الأول: مرحلة تعزيز وتقوية السياسة الخارجية والأمنية المشتركة

تجلت معالم هذه المرحلة مع انعقاد قمة "كولون" في 03 و04 يونيو 1999 أثناء الأزمة اليوغسلافية، والتي اعتُبِرت بمثابة حافز قوي للمجموعة الأوروبية تجاه تطوير منظومتها الأمنية المشتركة، حيث اعتبرت أزمة يوغسلافيا بمثابة اختبار حقيقي للقدرات الأوروبية على حماية وتحصين أمنها الإقليمي المشترك، حيث وعلى الرغم من تأجيل قيادات الدول الأوروبية لاتخاذ قرارهم بشأن القضايا الإقليمية المشتركة. إلا أنهم أجمعوا على تقوية السياسة الخارجية والأمنية المشتركة من خلال تعزيزها بقوة عسكرية

[1]- مزاني راضية ياسينة، ، مرجع سابق، ص ص 72-73.

ISSN: 2253-0266
EISSN: 2600-6219

ومؤسسات مشتركة، واتضح ذلك بعد أن وافق القادة الأوروبيون على تكليف مجلس الاتحاد الأوروبي باتخاذ القرارات المنافسة حيال مختلف القضايا والأزمات في إطار العناصر الآتية:

1- تشكيل مجلس للشؤون العامة، يضم وزراء الدفاع من أجل عقد اجتماعات دورية وطارئة.
2- تشكيل لجنة ذات طابع سياسي وأمني، مقرها ببروكسل، تضم خبراء سياسيين وأمنيين وأوربيين.
3- العمل على تشكيل هيئة عسكرية خاصة بالاتحاد الأوروبي، تقوم بالتوجيه.
4- التأكيد على ضرورة امتلاك الاتحاد القدرة على العمل المستقل نابعة عن قيادات وكفاءات أوروبية، مثل تعيين "خافيير سولانا" ممثلا أعلى للسياسة الخارجية والأمنية والأوروبية.[1]

يمكن القول أن الاتحاد الأوروبي من خلال خطوة "كولون" سعى إلى تدعيم وتقوية قدراته ووسائله الدفاعية في وجه مختلف المخاطر والأزمات والقضايا المشتركة التي كانت قضية "يوغسلافيا" بمثابة اختبار حقيقي لها، غير أن المسيرة لم تتوقف عند قمة "كولون" بل تواصلت إلى انعقاد قمة "هلسنكي" التي أعطت نفسا جديدا للسياسة الأمنية والدفاعية المشتركة للاتحاد الأوروبي.

الفرع الثاني: مرحلة القيام بالوظائف الدفاعية وتطوير القدرات العسكرية

بعد أن تم تكليف "مجلس أوروبا" باتخاذ قرارات مصيرية، وأثناء انعقاد قمة "هلسنكي" بالعاصمة الفنلندية أيام 10 و11 ديسمبر 1993، تم اتخاذ قرار من ابرز القرارات المجسدة لفكرة الدفاع الأوروبي، حيث تم الاتفاق خلال البيان الختامي لهذه

[1]- مخلد عبيد المبيضين، مرجع سابق ،ص ص 202-203.

القمة من طرف الدول الـ15 العضو آنذاك في الاتحاد الأوروبي على مشاركة الاتحاد الأوروبي في عمليات "حفظ السلام والأمن الدوليين، وذلك وفق مبادئ ميثاق هيئة الأمم المتحدة".

كما تضمن البيان أيضا أن مجلس أوروبا وبناء على المحاور الأساسية التي سطَّرتها قمة "كولون" والتقارير الرئاسية وبعد إنشاء وحدة التخطيط السريع وكذا إنشاء ممثل أعلى للشؤون الخارجية والأمنية المشترك قرر الاتحاد إنشاء أعضاء جدد وهياكل سياسية وعسكرية داخل المجلس الأوروبي، تقوم بالمهام الآتية:

1- ضمان التوجيه الاستراتيجي الضروري للتخطيط وتسيير عمليات "بيترسبورغ" وكذا التعبير عن الإرادة الأوروبية لوضع قاعدة مهمتها تسيير الأزمات وتعريف الأهداف المشتركة ذات الطابع العسكري.[1]

2- العمل على تحقيق "الأهداف العامة أو القدرات" وذلك بإنشاء هياكل سياسية وعسكرية داخل المجلس، أبرزها:

- اللجنة العسكرية والأمنية الدائمة.
- اللجنة العسكرية.
- الهيئة العسكرية.
- تطوير التعاون بين الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو.[2]

---

[1]- المرجع نفسه، ص ص 204-205.

[2]- Michel Bacot-Décriand, « La PESD : montée en puissance et perfectibilité », la défense en Europe : avancées et limites, documentations française, paris, 2005, P. 183.

3- قرار الرئاسة الفنلندية بالتشاور مع الدول الأعضاء، وفي مدة زمنية أقصاها سنة 2003 الماضية، تطوير القوى العسكرية في ظرف 60 يوما إلى نشر قوات قوامها من 50 إلى 60 ألفا رجلا مكونين خصيصا للمهمات الصعبة خاصة الدفاعية منها، وذلك في إطار مهام "بيترسبورغ".[1]

ولأن الوصول على تحقيق هذه الأهداف يقتضي مجموعة من الوسائل والآليات، فإن عملية تحديد هذه الوسائل أوكلت إلى مجموعة من الضباط الذين شكلوا خلية المختصين العسكريين، وكانت هذه المجموعة تعمل تحت إشراف الأمين العام للمجلس الأوروبي، كما تم تعزيز هذه الخلية بمجموعة من الضباط الذين تم إحضارهم من مختلف العواصم الأوروبية، وذلك تطبيقا لمبدأ "التشاركية" في المهام وتوزيع الأعباء.[2]

أما بخصوص مسألة التقييم العسكري للحاجيات، فقد انعقدت قمة المجلس الأوروبي "بسانتا ماريا" البرتغالية في 19 و20 جوان 2000، وذلك من أجل مناقشة التسيير المدني للأزمات، وبهذا الخصوص تم إنجاز ما يلي:

1- تنصيب لجنة مكلفة بتسيير الأزمات والعمل مع المختصين الإداريين للدول الأعضاء لتزويدها بآراء تقنية حول مختلف الجوانب.

2- تأسيس جهاز خاص بتحديد قاعدة معلومات حول قدرات جهاز الشرطة في الدول الأعضاء حفاظا على المعلومات وتقاسمها، وكذا تحديد الأهداف الخاصة بالأعمال غير العسكرية.[3]

[1]- مزاني راضية ياسينة، مرجع سابق، ص 77.

[2]- المرجع نفسه.

[3]-المرجع نفسه.

أما بخصوص العلاقة بين المجلس الأوروبي وحلف شمال الأطلسي، فقد تم تحديد المبادئ والإجراءات التي تسيّر المشاورات بين الجانبين في مختلف القضايا، حيث تقوم العلاقة بينهما على النحو التالي:

- ضمان استشارة فعالة وتعاون وشفافية حول الإجابة العسكرية المقدمة في حالة الأزمة وضمان تسيير ناجع للأزمات.
- احترام استقلالية القرار للمنظمتين.
- الحفاظ على التعاون والشفافية.
- الاحترام المتبادل بين الجانبين فيما يتعلق بالطبيعة المختلفة لهما.
- التساوي بين الاثنين، وعدم التمييز بين الدول الأعضاء.[1]

إذن دراسة العلاقة ما بين حلف شمال الأطلس كمنظمة عسكرية دفاعية تضم في عضويتها دول غير أوروبية، والاتحاد الأوروبي الذي يهدف إلى بناء سياسة أمنية دفاعية أوروبية مستقلة عن الناتو وفي نفس الوقت سياسة تعاونية مع هذا الأخير، تجعل من الصعوبة بما كان تحديد شكل وطابع العلاقة بينهما، فمن الزاوية الوظيفية المؤسسية، يجب أن يقع تنسيق في الأدوار والإجراءات والهياكل بين الحلف والاتحاد، وهذا ما يتجلى من خلال طرح أنصار النظرة "الواقعية"، حيث يؤكدون على ضرورة تحقيق تماسك وتناغم في جميع الأحوال، وأن لا تؤثر عملية التوسع في عضوية الحلف على حساب العضوية في الاتحاد الأوروبي.[2]

---

[1]- كاظم هاشم نعمة، حلف الأطلسي: التوسع إلى الشرق –الحوار مع الجنوب- والأمن القومي العربي، ط 01، (ليبيا: أكاديمية الدراسات العليا، 2003)، ص ص 196-197.

[2]- بوزيد أعمر، مرجع سابق، ص 573.

مجلة القانون، المجتمع والسلطة ISSN: 2253-0266
مجلد: 07 عدد: 02 2018 EISSN: 2600-6219

الفرع الثالث: الأسس العملية لنواة القوة العسكرية الأوروبية

تعتبر قمة "نيس" الفرنسية التي انعقدت بتاريخ 08-09 ديسمبر 2000 بمثابة اللّبنة الأساس لنواة القوة العسكرية الأوروبية التي ترسمت معالمها بعد أن طرحت خلال القمة الفرنسية-البريطانية في مدينة "سان مالو"، وبعد إقرار وزراء الدفاع للاتحاد الأوروبي خلال قمة "هلنسكي" 1999 على تبني فكرة بناء "قوة عسكرية أوروبية"، وفي هذا الصدد، تم الاتفاق خلال قمة "نيس" على تشكيل "قوة أوروبية للتدخل السريع" EUROFOR، يبلغ تعدادها من 60 إلى 100 ألف جندي، يتم تدعيمها بـ:

- 400 طائرة استطلاع وقتال.
- 100 سفينة حربية.
- إعطائها القدرة على الانتشار في مناطق الأزمات مباشرة بعد انتهاء 60 يوما من الإعلان عنها وعلى مسافة 04 آلاف كيلومتر.[1]

غير أن هذه الخطوة الأوروبية الهامة جدا في مجال بناء الأسس العملية لتقوية الدفاع الأمني الأوروبي المشترك، كشف عن عمق الخلافات بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بعد معارضة هذه الأخيرة لامتلاك الاتحاد الأوروبي مؤسسة عسكرية خاصة به ومستقلة تماما عن قيادة حلف شمال الأطلسي، وهو الأمر الذي كشف أيضا تبينا واختلالا في الموقف الأمريكي حيال بناء قوة عسكرية أوروبية، فلطالما نادت الولايات المتحدة الأمريكية بأن يلعب الاتحاد الأوروبي دوره المنوط به في الساحة الدولية وأن يمتلك قدرة أكبر على تحمل الأعباء الدفاعية والأمنية في مواجهة مختلف التحديات الأمنية.

[1]- المرجع نفسه، ص 574.

1-حقيقة العلاقة الأوروبية الأمريكية بعد الإعلان عن "القوة العسكرية الأوروبية":

يُعد الهدف الرئيسي من إنشائها، هو تعزيز الدور الدفاعي الأوروبي المشترك بما يعزز النسيج الأمني داخل الاتحاد الأوروبي والتخلي تدريجيا عن تبعية حلف الناتو، غير أن واقع الحال يثبت أن الجانب الأوروبي لا يزال يضع جزءا من مسؤولية الدفاع عنه على عاتق الحليف الأمريكي في إطار حلف الناتو، لذلك يتضح جليا أن الهدف الأول المشار إليه ليس تحقيق قوة عسكرية أوروبية منفصلة تماما عن حلف الناتو، وإنما تدعيم مهام الحلف ومؤسساته بمؤسسة أوروبية ذات طابع أمني دفاعي خارج الأطر الأطلنطية يدعم الكفاءات الأوروبية داخل الحلف، وهذا طبعا من خلال مراعاة العلاقات الإستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، وهي العلاقة التي سعت دول الاتحاد الأوروبي على صيانتها والحفاظ عليها خاصة فرنسا وألمانيا.[1]

2-الاتجاه الفرنسي في إدارة وبلورة سياسة دفاعية أوروبية:

ومن جهتها، لطالما مثلت فرنسا دور القوة الأوروبية الرامية إلى القيام بدور ريادي داخل البيت الأوروبي المتوسع وهو الدور الذي يهدف أساسا إلى "بلورة سياسة دفاعية أوروبية خاصة"، وذلك من خلال السعي لإيجاد آلية مستقلة لاتخاذ القرارات الدفاعية والعسكرية، بحيث يبقى حلف شمال الأطلسي هيئة أساسية للدفاع والأمن، بينما تكون القوة الأوروبية مكملة ومعززة للحلف، تسهر على تنفيذ مهام صنع السلام، والوقاية من النزاعات، والمساعدة في إجلاء الرعايا وتحقيق الاستقرار خصوصا عندما لا ترغب الولايات المتحدة في التدخل، وقد عبّرت وزيرة الدفاع

[1]- جواس حسن، طبيعة الاتحاد الأوروبي: دراسة قانونية سياسية في ضوء المعاهدات المنشئة للاتحاد ومشروع الدستور الأوروبي، مرجع سابق، ص 377.

الفرنسي "ميشال آليو-ماري" عن أهمية المكانة الأوروبية والدور الأوروبي الذي يجب أن يتحقق في العالم ككل، وذلك خلال المحاضرة التي ألقتها في النادي الدبلوماسي بالقاهرة سنة 2005، بالقول: "ستكون أوروبا للدفاع لا محالة، قاعدة للارتكاز التي ستنطلق منها أوروبا للمضي قُدُما في مسيرتها".[1]

وهذا يعني –حسب الوزيرة السابقة- أنه يقع على عاتق الاتحاد الأوروبي أن يُشكل مركز ثقل قوي في العالم ووجود ضروري من أجل إعادة التوازن في العلاقات الدولية، ليس فقط من خلال التصريحات والمحاضرات، بل من خلال تقوية البنية العسكرية أيضا، بمعنى أن أوروبا الدفاع هي التي تكرس قدرة الأوروبيين على تحمل مسؤولياتهم في المجال الأمني والعسكري خاصة في عصر العولمة، وتضيف الوزيرة السابقة قائلة: "في عصر العولمة، الذي نحن فيه اليوم، ليس لدينا خيار غير ذلك الذي يقضي في تنظيم صفوفنا –أي صفوف الأوروبيين- للدفاع معا وعلى أفضل وجه عن قيمنا ومصالحنا المشتركة. إن أوروبا الدفاع هي التي ستدلّنا على الطريق".[2]

وبالعودة إلى قمة "نيس"، فقد اختُتِمت هذه الأخيرة على صيغة التوافق بين الطرفين: الأوروبي والأمريكي وذلك بعد حذف الفقرة التي تم الاعتراض عليها من الطرف الأمريكي الذي كان ممثلا بوزيرة خارجية "مادلين أولبرايت"، وهي الفقرة التي تتحدث عن الدور المقترح للاتحاد الأوروبي في إدارة الأزمات الدولية والعلاقات المستقبلية مع حلف شمال الأطلسي، كما جاء التخلي أيضا عن فكرة "استقلالية هيئة التخطيط العسكري" تحت وطأة الضغوط الأمريكية، وهو المقترح الفرنسي الذي كان ينص على ضرورة أن تكون هيئة التخطيط للقوة العسكرية الأوروبية مستقلة عن

---

[1]- المرجع نفسه، ص 378.

[2]- المرجع نفسه.

الشؤون القيادية لحلف الناتو، بما يسمح لها باستعمال وسائله ومعداته العسكرية بحرية واستقلالية تامة.[1]

ويمكن القول أن تأشير العولمة والتقدم التكنولوجي كان كبيرا على حركية الدول الأمني لمؤسسات الجيش في توجيه السياسة الخارجية، وذلك بفعل الترتيبات الأمنية والاقتصادية والاجتماعية الجديدة، التي عبرت عنها مشاريع عديدة كمشروع الشراكة، الجوار، الاتحاد من أجل المتوسط، وكذا تعدد الأبعاد الخارجية للأمن: البعد الاقتصادي والاجتماعي للأمن، البعد السياسي والاستراتيجي، البعد الطاقوي، البعد البيئي...وغيرها.[2]

المطلب الثالث: الإطار الهيكلي والمؤسساتي للسياسة الأوروبية للدفاع والأمن

مرت العملية التكاملية للاتحاد الأوروبي في المجال الدفاعي والأمني بعدة مراحل وخطوات، كان أبرزها القيم الثلاث التي أشرنا إليها سابقا (كولون، هلنسكي، ونيس)، وهي المحطات التي أعطت لمشروع الدفاع الأوروبي نفسا جديدا من خلال التعريف بالأهداف العامة ورسم الخطوط العريضة للسياسة الأمنية والدفاعية المشتركة المستقلة نوعيا عن حلف الأطلسي، كما عرف مشروع الدفاع الأمني الأوروبي إنشاء مؤسسات وهياكل ذات طابع عسكري وأمني تحت قيادة أوروبية محضة من طرف فرنسا وألمانيا الدولتين الفاعلتين والأكثر طموحا لتعزيز البعد الأمني في المشروع التكاملي الأوروبي ومحاولة تغطية وتعويض العجز في مجال السياسة الخارجية والأمنية

[1]– مخلد عبيد المبيضين، مرجع سابق ،ص 206.

[2]–مجدان محمد، "تحديات قيام سياسة خارجية أوروبية موحدة ومؤثرة: سياسة أوروبا تجاه الصراع العربي الإسرائيلي نموذجا"، مجلة الفكر، العدد الحادي عشر، د.ت، ص 278.

للاتحاد الأوروبي مستلهمة من السياسة الأمنية والدفاعية التي اعتمدتها فرنسا بقيادة شارل ديغول في حقبة الستينيات.

وبناء على ذلك، كان من الضروري خلق مؤسسات جديدة في هذا المجال، وهي المؤسسات التي استحدثتها اتفاقية "نيس" على وجه الخصوص، وهي الهيئات التالية:[1]

1-المجلس الأوروبي: وهي الهيئة المخولة قانونا بتولي زمام السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، خاصة ما تلق بتحديد المبادئ والتوجهات الكبرى، وكذا إعداد وتحضير الأدوات والوسائل اللازمة لتنفيذها.

2-مجلس الوزراء: وهو السلطة العليا في هرم الاتحاد الأوروبي، المخول بصنع القرار الفعلي في إطار التوجهات العامة التي يصدرها ويقرها المجلس الأوروبي، وهو الهيئة التي يتفرع عنها اللجان والمؤسسات التالية:

أ-الممثل الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة:

وهو الشخص المكلف بمساعدة مجلس الوزراء في كل ما يتعلق بالتخطيط وتوجيه السياسة الخارجية للأمن والدفاع وتنفيذ قراراتها، وحسب القانون الداخلي للجهاز، فإن ممثل السياسة الخارجية والأمنية المشتركة يعمل تحت إشرافه مجموعة من المستشارين والخبراء الدبلوماسيين والتقنيين والإداريين.

[1]- مزاني راضية ياسينة، مرجع سابق، ص 86.

مجلة القانون، المجتمع والسلطة ISSN: 2253-0266
مجلد: 07 عدد: 02 2018 EISSN: 2600-6219

ب-اللجنة الدائمة للسياسة والأمن COPS:

وهي الهيئة التي تم إنشاؤها في 22 جانفي 2001 بعد قرار المجلس الأوروبي، وقد تم تحديد مهامها السياسية والأمنية المتمثلة أساسا في المراقبة السياسية والإدارة الإستراتيجية لمختلف الأنشطة التي يقوم بها مجلس الشؤون العامة والعلاقات الخارجية، وهي اللجنة التي عوضت اللجنة السياسية التي كانت مقررة في نص المادة 25 من اتفاقية الاتحاد الأوروبي، وقد نص التعديل الجديد على هذه المادة على ما يلي:

- **الفقرة 01**: "تنصيب لجنة سياسة وأمنية تراقب الوضع الدولي في مجالات خاصة بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة... دون المساس بمهام الرئاسة والمفوضية".[1]
- **الفقرة02**: "تمارس اللجنة السياسية والأمنية تحت مسؤولية المجلس الرقابة السياسية والإدارة الإستراتيجية لعملية إدارة الأزمات".[2]
- **الفقرة03**: "يمكن أن يسمح المجلس للجنة السياسة والأمنية لغرض عملية تسيير الأزمات ومواصلتها أخذ القرارات المناسبة المتعلقة بالسيطرة السياسية والإدارة الإستراتيجية".[3]

ج-اللجنة العسكرية للاتحاد الأوروبي: CM

وهي الهيئة التابعة لمجلس الاتحاد الأوروبي، جرى تعيينها في 14 فيفري 2000، واتخذ القرار رسميا في 22 جانفي 2001، حيث أسست هذه اللجنة نظرا لحاجة الاتحاد إلى لجنة تُشرف على التعاون العسكري مع الدول الأعضاء وكذا تسيير

---

[1]- المرجع نفسه، ص ص 85-86.

[2]- المرجع نفسه.

[3]-المرجع نفسه، ص 87.

النزاعات والأزمات، سواء التي تقع داخل الاتحاد أو قريبا من حدوده، وهي اللجنة المطالبة دائما بتقديم توجيهات وتوصيات إلى نظيرتها "اللجنة السياسية والأمنية" في كل المسائل العسكرية.[1]

د-أركان جيش الاتحاد الأوروبي:

استجابة لتوصيات قمة "هلسنكي" ونظرا لحاجة الاتحاد الأوروبي إلى قيادة أركان وجيش أوروبي، فقد تم تكليف 06 خبراء من دول أوروبية في 01 أفريل 2000 بإعداد المهام، والتنظيم ووسائل أركان الجيش الأوروبي، فضلا عن تقديم مقترحات جادة لمجموعات العمل المكلفة بإعداد برنامج مفصل عن المشروع، حيث كان أول اجتماع رسمي لقادة أركان الجيش الأوروبي في 23 ماي 2001، ليتم تنصيبه رسميا في 11 جوان 2001، وقد جرى تقسيم الجيش إلى مجموعة فرق تعمل تحت إشراف جنرال برتبة "لواء"، وقد تم تجميع هذه الفرق لتقوم بمهام التخطيط والاستعلام واللوجستيك والاتصال.[2]

إن الهدف الرئيس من إنشاء الجيش الأوروبي هو وضعه تحت تصرف "السياسة الأوروبية للدفاع والأمن"، خصوصا في مراحل الأزمات والقضايا الدولية ذات الطابع العسكري، أو محاربة مختلف التهديدات الأمنية والتحديات التنموية في المجال الأمني.[3]

إن إنشاء "الجيش الأوروبي الموحد"، والذي بدأ بتشكيل فرق عملياته تشرف عليها قيادة أركان أروبية مشتركة يهدف أساسا إلى محاولة التخلص من تبعية الاتحاد

[1]- المرجع نفسه، ص ص 88-89.

[2]- مجدان محمد، مرجع سابق، ص ص 278-279.

[3]-عبد الوهاب بن خليف، "الاتحاد الأوروبي في الميزان الفرنسي الألماني"، مرجع سابق، ص ص 188-189.

الأوروبي إلى حلف شمال الأطلسي، بمعنى آخر، هو محولة تحقيق التكامل والاندماج الأوروبي الكامل في المجال الدفاعي والأمني الذي يبقى مشروعا قيد الإنجاز، لكنه بعيد التحقق، بالنظر إلى المعطيات التي تفرزها الأحداث الدولية، والتي بينت مدى التبعية المفرطة لحلف شمال الأطلسي، الذي يحقق الريادة في مختلف مهامه الأمنية والدفاعية التي تُسنَد إليها غالبا بعد العجز الأوروبي المسجل في عدة مناسبات.وبالإضافة إلى هذه الهيئات والمؤسسات، يمكن الإشارة إلى مجموعة أخرى من اللجان والهيئات التي تمارس دورا مكملا للمؤسسات السابقة وهي:

1-المجموعة البحثية للدراسة وتحليل القضايا الدولية:

وهي تضم مجموعة من الباحثين والأكاديميين الذين يتبعون إداريا للمجموعة العسكرية للتخطيط والإشراف على العمليات الميدانية (اللجان والمؤسسات السابقة) مهمتها جمع ورصد ومتابعة المعلومات العسكرية والإستراتيجية حول العالم خاصة مناطق التوترات والأزمات الإقليمية والصراعات الدولية.[1]

2-الوكالة الأوروبية للدفاع *Agence Européenne de défense*:

تعد من بين المبادرات التي أقرها المجلس الأوروبي، بتاريخ جويلية 2004، تهدف أساسا إلى الرقي والنهوض بالأنشطة الأمنية والدفاعية الاتحاد للأوروبي من خلال بعث عملية البحث في مجالي الدفاع والأمن الأوروبي المشترك، تجدر الإشارة إلى أن هذه الوكالة تعمل تحت إشراف المفوضية الأوروبية، وينشطها مجموعة من الشخصيات الأوروبية ذات الاهتمام بالمجال الأمني والدفاعي.[2]

[1]- المرجع نفسه.

[2]- مجدان مُحَّد، مرجع سابق، ص 279.

03-المعهد الافتراضي الأوروبي للدفاع والأمن *Le collège Européenne de sécurité et de défense*:

وهو المؤسسة التي أسهمت بشكل كبير كل من فرنسا وألمانيا في تأسيسها، بدأ نشاطه في شهر سبتمبر 204، وهو عبارة عن شبكة أوروبية من المعاهدة الوطنية لدول الاتحاد الأوروبي، يهدف على تكوين كفاءات وإطارات في مجال السياسة الأوروبية للدفاع والأمن، وذلك من أجل بعث مفهوم "التنشئة السياسية" وتطوير التفكير الأوروبي بهذا المجال.

الخاتمة:

تشير أغلب المعطيات التي تفرضها الأحداث المتلاحقة على الساحة الدولية، أن مستقبل السياسة الأمنية والدفاعية للاتحاد الأوروبي تظل مرهونة بعدم وجود استقرار أوروبي على سياسة موحدة حول العلاقات الواسعة والمتشابكة داخل أطر الاتحاد الأوروبي، وخارجه في إطار حلف شمال الأطلسي والولايات المتحدة الأمريكية، فدول الاتحاد الأوروبي ترى أنه في هذه المرحلة وفي إطار المستوى الدفاعي والعسكري الأوروبي تكون المنظومة الأطلسية أكثر قربا إلى ثقة الأوروبيين واطمئنانهم من منظومة أمنية ودفاعية حديثة التكوين وضعيفة من حيث الدعم التقني واللوجستي، لذلك فهي تحتاج إلى جهود حديثة ووقت ليس بالقصير للوصول إلى تحقيق أهدافها،يتأكد ذلك من خلال "خافيير سولانا" الذي صرح بهذا الخصوص في قوله: "تعلمنا بمشقة في أوروبا أن السلام والأمن المستدامين يتطلبان تعاونا وتكاملا إقليميين، فإدارة الأزمات ليس كإقامة وتحقيق الأمن"[1].

[1]- نوار محمد، ربيع الخيري: "السياسة الدفاعية والعسكرية الأوروبية بين طموحات الاستقلالية ومحدودية التحرك"، المجلة السياسة والدولية، دت، ص 22.

إن ما يمكن استخلاصه من خلال هذه الدراسة ، هو أن الاتحاد الأوروبي، كتكتل إقليمي قد بدأ أولى محطات نجاحه من خلال تمكنه من تحقيق التكامل المنشود في القطاع الاقتصادي، الذي ولَّد الهمَّة والرغبة في مواصلة مسيرة التكامل الصعبة التي انتقل نجاحها إلى النجاح في توحيد الرؤى ووضع الخلافات السياسية التي تحول دون تحقيق المشروع الأمني والدفاعي الأوروبي المشترك، الذي ترسمت معالمه في إطار اتفاقية ماستريخت، وتأكدت طموحاته من خلال الانتقال من "السياسة الخارجية والأمنية المشتركة" إلى "السياسة الأوروبية للدفاع والأمن"، هذه الأخيرة التي أعطت لمسيرة التكامل بُعدا مؤسساتيا وهيكلية مؤسساتية في مجال الدفاع والأمن، التي —وإن كانت تلازمها صعوبات وعقبات عديدة- إلا أنها استطاعت تجاوز عقبة الخلاف السياسي حول المجال الدفاعي والأمني، ليبقى مشروع الاتحاد الأوروبي "الولايات المتحدة الأوروبية" مشروعا طموحات يستحق الاحترام والاقتداء، خاصة من طرف دول يجمعها تاريخ مشترك، وحضارة مشتركة، ثم لغة ودين وإيديولوجيا موحدة، إنها الدول العربية والإسلامية.